

دور المراجعة التحليلية في تقليل مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)

The role of analytical review in reducing the risks of investing in securities (A field study on a sample of Sudanese banks)

د. عبد المطلب عثمان محمود دليل

أستاذ المحاسبة والتمويل المشارك، كلية البيان للعلوم والتكنولوجيا، جمهورية السودان

Email: o.talab@yahoo.com

د. فاطمة أحمد الهادي أحمد

أستاذ المحاسبة المساعد، كلية البيان للعلوم والتكنولوجيا، جمهورية السودان

المخلص:

تناولت الدراسة دور المراجعة التحليلية في تقليل مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية وتمثلت مشكلة الدراسة في ما هو دور المراجعة التحليلية في تقليل مخاطر الاستثمار، ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الآتية: ما هو أثر استخدام أسلوب التحليل الراسي لتقليل مخاطر الاستثمار، هل تعمل المراجعة التحليلية في تقليل المخاطر الغير منتظمة: تتبع أهمية الدراسة من الدور الهام والحيوي الذي تلعبه المراجعة التحليلية في تقليل مخاطر الاستثمار في المنشآت الاقتصادية نظراً لما تمثله من تأثير قوي ومباشر على اقتصاديات الدولة والدخول القومية لهذه الدول. هدفت الدراسة إلى معرفة أثر استخدام أسلوب التحليل الراسي في تقليل مخاطر الاستثمار، أختبرت الدراسة فرضية أن المراجعة التحليلية باستخدام أسلوب التحليل الراسي تؤثر إيجاباً في تقليل مخاطر الاستثمار، أتبعت الدراسة المنهج الوصفي باستخدام الأساليب الإحصائية لمعالجة البيانات وتحليلها والوصول إلى نتائجها بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). توصلت الدراسة إلى عدة النتائج منها يستخدم المراجع أسلوب التحليل الراسي في مرحلة التخطيط وذلك لمعرفة وتحديد الخطر الملازم والأهمية لكل عنصر من عناصر القوائم المالية، يساعد أسلوب التحليل الراسي في معرفة نقاط القوة والضعف الموجودة في المؤسسة ويقلل الخطر على المستثمر. وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بأنه لا بد من تحدد التحليل الراسي الأوزان النسبية لكل عنصر من عناصر القوائم المالية عند استخدام المراجعة التحليلية، ضرورة استخدام التحليل الراسي والعمل على سنة مالية واحدة والعلاقة بين مكوناتها.

الكلمات المفتاحية: المراجعة التحليلية، مخاطر الاستثمار، التحليل الراسي

The role of analytical review in reducing the risks of investing in securities (A field study on a sample of Sudanese banks)

Abstract:

This study examined the role of the analytical review in reducing the risks of investment in securities. Study on the the problem of the study is what is the role of the analytical review in reducing investment risks? Moreover, the study problem can be formulated in the following questions: What is the effect of using the vertical analysis method to reduce investment risks? The analytical review works in reducing irregular risks: The importance of the study stems from the important and vital role that the analytical review plays in reducing the risks of investment in economic establishments due to the strong and direct impact it has on the state's economies and national income for this. Countries. The aim of the study is to what is the effect of using the vertical analysis method. Reducing investment risks. The study tested the hypothesis. The analytical review using the vertical analysis method positively affects the reduction of investment risks. The study followed the descriptive method and used the statistical methods for data processing analysis and access to their results by adopting the program (SPSS). Among them, the auditor uses the vertical analysis method in the planning stage in order to know and determine the inherent and important risk for each of the elements of the financial statements. The vertical analysis method helps in knowing the weaknesses in the institution and reduces the risk to the investor. Based upon these results a set of recommendations from which the vertical analysis must determine the relative weights of each element of the financial statements when using the analytical review, the need to use the vertical analysis and work on one fiscal year and the relationship between its components.

Keywords: Analytical Review, Investment Risk, Vertical Analysis.

المقدمة:

تعتبر المراجعة التحليلية من أكثر أدوات المراجعة فائدة للقيام بدراسة وتحليل البيانات أو المعدلات والاتجاهات المالية كما أنه يمكن استخدام إجراءاتها في مرحلة التخطيط لتحديث المعرفة بعمليات الوحدة الاقتصادية وتحديد الجوانب المهمة لإعطائها المستوى الملائم من التركيز والفحص، كما تستخدم إجراءات المراجعة التحليلية في جميع مراحل المراجعة، فإن تطبيق المراجعة التحليلية يجعل المراجع قادراً على تقييم معقولية العمليات والأرصدة محل المراجعة النهائية وهذا يؤدي إلى تعزيز النتائج التي تم التوصل إليها وكذلك تستخدم كمؤشر في الصعوبات المالية التي تواجهها الوحدة الاقتصادية.

تعد الحوكمة من الموضوعات المهمة لجميع المؤسسات المحلية والعالمية في عصرنا الحاضر، مما أدى إلى ازدياد أهميتها في خلال العقدین الآخرين، كما يجب الإشارة إليها في تطوير البيانات التنظيمية وذلك من خلال علاقتها بآليات وإجراءات الإصلاح الإداري الذي يساهم في ضبط العمل وتوجيه العمليات نحو النجاح والتطور المستمر، وإخضاع نشاط المؤسسات إلى مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة ما هو دور المراجعة التحليلية في تقليل مخاطر الاستثمار ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

1. ما هو أثر استخدام أسلوب التحليل الراسي في تقليل مخاطر الاستثمار.
2. هل تعمل المراجعة التحليلية في تقليل المخاطر الغير منتظمة.

أهمية الدراسة:

- الأهمية العلمية: سد الفجوة في الدراسات التي تناولت المراجعة التحليلية عن تقليل مخاطر الاستثمار وربطها بالحوكمة المصرفية وتبنيه الباحثين والمهتمين بإجراء المزيد من البحوث في موضوع المراجعة التحليلية في تقليل مخاطر الاستثمار حتى يتم التكوين السليم لهذا الموضوع.
- الأهمية العملية: تتبع أهمية الدراسة من الدور الهام والحيوي الذي تلعبه المراجعة التحليلية في تقليل مخاطر الاستثمار في المنشآت الاقتصادية نظراً لما تمثله من تأثير قوي ومباشر على اقتصاديات الدولة والدخول القومية لهذه الدول.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

1. بيان أثر استخدام أسلوب التحليل الراسي في تقليل مخاطر الاستثمار.
2. استخدام النماذج الكمية من نسب ومؤشرات وغيرها لمعرفة نتائج محددة ومقارنتها مع واقع المشروع الذي تتم مراجعته.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: المراجعة التحليلية باستخدام أسلوب التحليل الراسي تؤثر إيجاباً في تقليل مخاطر الاستثمار

مفهوم وأهمية وأهداف المراجعة التحليلية:

مفهوم المراجعة التحليلية:

تمثل المراجعة التحليلية إحدى وسائل المراجعة التي يلجأ إليها المراجع للتعرف على المؤشرات الخاصة بالمشروع مقارنتها بفترات سابقة أو منشآت أخرى مماثلة تعمل في نفس المجال، ويعتمد المراجع في مراجعته التحليلية على تحديد القيمة المتوقعة لأي حساب بناء على العلاقات التاريخية التي تربط القوائم المالية ببعضها البعض حيث تمثل النسب المالية العلاقات المختلفة بين عناصر تلك القوائم والحسابات المختلفة للتدليل على مدى الارتباط بين هذه العناصر، وهذا يعني أنه لا بد من توافر علاقة منطقية بين البندين الذين يكونان مفردات النسبة لكي يكون لهذه النسب مدلول معين (أبكر، 2017: 24).

تعتبر الإجراءات التحليلية من أهم الإجراءات التي يلجأ إليها المراجع في عملية المراجعة للتعرف على المؤشرات الخاصة بالشركة والتي عن طريقها يكتشف مواطن الضعف والقوة فيها وتعتمد الإجراءات التحليلية بصورة عامة على مقارنة النسب والقيم المالية وغير المالية الحالية مع النتائج والقيم المالية وغير المالية للسنوات السابقة ثم التنبؤ بعلاقات تلك النتائج

وأسابها حسب خبرة المراجع وحكمه الشخصي وهذه الإجراءات توفر للمراجع دليلاً جديداً عن سلامة النتائج والقيم المالية المسجلة وعند البحث عن النتائج يتطلب من المراجع ضرورة جمع أدلة إثبات كافية تمكنه من إصدار حكم مهني سليم (جربوع، 2005: 295).

أهمية الإجراءات التحليلية:

من الضروري عند استخدام المراجع الخارجي لأسلوب الإجراءات التحليلية أن يتم التوصل إلى معلومات هامة تساعد على التوصل إلى أدلة إثبات معينة تساعده في تكوين رأيه الفني المحايد على القوائم المالية للمنشأة محل المراجعة ومن خلال الإجراءات التحليلية التي يقوم بها يتم التوصل إلى معلومات عن نشاط العميل ومجال عمله وتعد الإجراءات التحليلية أحد الأساليب التي تستخدم عادة للتوصل إلى مثل هذه المعلومات (سليمان، 2014: 191).

ترجع أهمية المراجعة التحليلية بسبب استفادة عدة أطراف من نتائج المراجعة التحليلية وهي كالآتي (سليمان، 2014:

192):

1- المراجعة التحليلية وبرنامج مراجعة الحسابات

يقوم مراجع الحسابات كما هو معروف بإعادة النظر في حسابات المشروع بهدف إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية ومدى قدرتها على تصوير واقع المشروع بشكل صحيح، وباستخدام المراجعة التحليلية يمكن للمراجع أن يحدد اتجاهات عملية المراجعة عند تقييمه لبرنامج المراجعة وذلك بالاعتماد على القيم المتوقعة التي يمكن الحصول عليها أو مقارنتها مع القيم الفعلية للقوائم المالية.

2- المراجعة التحليلية ومستخدمي القوائم المالية

إن مراجع الحسابات مطالب من المجتمع المالي المؤلف من المساهمين والمستثمرين وحتى الجهات الإدارية المشرفة بضرورة القيام بإجراءات المراجعة التحليلية وذلك للأسباب الآتية:

أ- عدم كفاية الإفصاح في القوائم المالية التقليدية

وذلك بسبب ظهور المنافسة الحرة التي أدت إلى اختفاء الشركات ضعيفة الكفاءة وظهور الاحتكارات التي أدت إلى خروج المساهمين العاديين وظهور المساهمين المتخصصين الذين يتخذون قراراتهم وفقاً لرأي المراجعين والمحللين الماليين. مما جعل المجتمع المالي يطالب بضرورة نشر بيانات أكثر تفصيلاً عن أنشطة المشروع سواء أكانت تتعلق بمبيعات المشروع أم إنتاجيته أو مناطق التسويق وتلك المعلومات لا تتوفر إلا باستخدام المراجعة التحليلية التي توفر معلومات مستقبلية من خلال الموازنات التقديرية وبالتالي التنبؤ بالأرباح المتوقعة للسنوات القادمة.

ب- عدم كفاية نظام التقارير

يعجز نظام التقارير عند تقييم الكفاءة والفعالية بحيث أنها تعتبر أداة توصيل معلومات روتينية لا تتعدى حدود التنظيم الإداري للمشروع. كما أن التقارير المحاسبية لا تتناول تقييم معايير الكفاءة الموضوعية من قبل الإدارة ذاتها كمعايير الحوافز حيث أن الإدارة نفسها تتقاضى حوافز محسوبة على أساس هذه المعايير وليس من مصلحتها وضع هذه القضية في المقام الذي يستحق إعادة النظر فيها.

أهداف المراجعة التحليلية:

تهدف المراجعة التحليلية إلى الآتي (شحاتة، 2002: 195):

1. مساعدة المدقق على تحديد طبيعة المنشأة ومدى تدقيق العمل الذي سوف يتم انجازه.
2. التعرف على العناصر الهامة والانحرافات ونقاط الضعف التي تتطلب عناية مهنية خاصة خلال أداء عملية المراجعة.
3. توفير الأساس الجيد لتقديم المقترحات للإدارة.
4. تحديد مجالات المخاطرة المتوقعة.
5. تحديد مدى اختبارات العمليات والأرصدة.
6. التعرف على طبيعة أعمال المنشأة وتحديد نطاق المراجعة.
7. القيام بفحص إجمالي وشامل للمعلومات والبيانات المالية.
8. تعزيز النتائج التي توصل إليها من المراجعة.
9. تحديد المجالات التي تستلزم تدقيقاً إضافياً عند وجود أخطاء في القوائم المالية مثلاً يستلزم من المراجع أن يستفسر من السبب وراء الخطأ في رصيد حسابات معينة وأكثر ما يتطلب ضرورة زيادة حجم الاختبارات وإجراء فحص إضافي. يهدف الفحص التحليلي إلى مساعدة المراجع في التخطيط السليم للمراجعة ف العديد من الأمور أهمها الآتي (الذنياب، 2006: 208):

1. الفهم الكامل لجميع أعمال المنشأة محل الفحص والمراجعة.
2. تخفيض تكلفه عملية المراجعة من خلال تخفيض حجم الإجراءات الواجب القيام بها عند عملية التنفيذ وتخفيض الوقت اللازم لتنفيذها.
3. المساهمة في زيادة مستوى جودة عملية المراجعة من خلال زيادة احتمال اكتشاف المخالفات، والتقرير عنها.
4. تحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الفحص واختبارات المراجعة.
5. تدعيم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال عملية المراجعة.
6. تحديد نطاق عملية المراجعة.
7. تحديد المجالات ذات المخاطر المتوقعة المرتفعة الواجب التركيز عليها.
8. تحديد مدى اختبارات العمليات والأرصدة.

طبيعة وإجراءات وأنواع المراجعة التحليلية:

طبيعة إجراءات المراجعة التحليلية:

يقصد بالإجراءات التحليلية تحليل العلاقات والنسب الهامة والاتجاهات بين بنود البيانات المالية وبين بيانات غير مالية مستمدة من نفس الفترة أو بين معلومات مقارنة لمدد مختلفة أو منشآت مختلفة لتحديد عدم الاتساق بين هذه البيانات ونماذج متوقع حدوثها أو أي تقلبات مهمة وعلاقات غير متوقعة مع تقصي أسباب هذه التقلبات والعلاقات غير المتوقعة، ويطلب معيار أدلة وقرائن المراجعة المتعلقة بالإجراءات التحليلية بأنه يتم بموجب تلك الاختبارات دراسة النسب الهامة والاتجاهات وغيرها من المؤشرات وتقصي أي تغيرات غير عادية أو غير متوقعة منها يكون قناعة من الاتجاهات المتوقعة إذا كانت النتائج الفعلية متمشية بشكل منطقي معها يكون لديه قرينة تعضد رأيه في القوائم المالية، وبالتالي فإن النقاط الرئيسية التي يجب أن يأخذها المراجع في الاعتبار للإقناع بقرائن اختبارات المراجعة (الراوي، 2000: 216).

إجراءات المراجعة التحليلية:

هي عبارة عن مساعدة المدقق على تحديد وفهم طبيعة المنشأة ومدى توقيت العمل الذي سوف يتم انجازه، كذلك التعرف إلى العناصر الهامة، التي تتطلب عناية مهنية خاصة خلال أداء عملية التدقيق، بالإضافة إلى التقديرات الهامة لاستمرارية العمل. كما نصت المعيار الدولي للمراجعة رقم (520) على أن الإجراءات التحليلية تعني "تحليل النسب والمؤشرات المهمة وتشمل نتائج البحث للتقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو تلك التي تنجرف عن المبلغ المتنبئ به". وتم تعريف الإجراءات التحليلية (الاختيارات التفصيلية) في قائمة معيار المراجعة رقم (560) على أنها "تقييم للمعلومات المالية مع بعضها البعض وبينها وبين البيانات غير المالية ويتم من خلالها مقارنة القيم المسجلة بالدفاتر مع توقعات المراجع". كما أشارت الفقرة رقم (5) من المعيار الدولي للمراجعة رقم (520) إلى أن طرق تنفيذ الإجراءات تتنوع من المقارنة البسيطة إلى التحليلات المعقدة التي تستخدم الأساليب الإحصائية المتقدمة، كما أن الإجراءات التحليلية ربما تطبق على البيانات المالية والبيانات المالية الموحدة مثل الشركات التابعة والأقسام أو القطاعات مع الأخذ في الاعتبار أن المراجعين يختارون الإجراءات بعدة طرق ومستوي التطبيق بناءً على حكمهم الشخصي هذا وقد أشارت الفقرة (7) إلى أن الإجراءات التحليلية تستخدم في تحقيق الأهداف التالية (أرينز ولويك، 2002: 254):

1. مساعدة المراجع في تحديد جوهر التخطيط، الوقت والنطاق لإجراءات المراجعة.
2. كإجراء جوهري عندما يكون استخدامها أكثر فاعلية وكفاءة عند الاختيارات التفصيلية لتخفيض خطر الاكتشاف وتأكيد بيانات القوائم المالية المعينة.
3. معاينة شاملة واستعراض للقوائم المالية في مرحلة العرض النهائي للتدقيق.

مفهوم وطرق قياس مخاطر الاستثمار:

مفهوم الاستثمار:

يعرف الاستثمار بأنه "استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقة الإنتاجية اللازمة لعملية إنتاج السلع والخدمات في المحافظة على الطاقة الجديدة القائمة أو تجديدها. كما عرف الاستثمار بأنه "تبادل المنافع وحشد عوامل الإنتاج وتنظيمها للوصول إلى أعلى مردود ممكن من رأس المال (الربح) إلا أنه يمكن القول أن مفهوم الاستثمار أوسع وأشمل من أنه عملية مخاطرة تهدف إلى تحقيق عائد وكذلك أوسع من نطاق أنه عملية فردية (على، 1999: 12). والاستثمار بصفه عامة هو أي نشاط اقتصادي يساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في زيادة الدخل وهو أهم وسائل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف أساساً لرفع مستوى معيشة المواطن وتحقيق رفاهيته (السند، 1997: 35).

مخاطر الاستثمار:

عرف ويبستر المخاطرة بأنها "فرصة تكبد أذى أو تلف أو ضرر أو خسارة" هذا التعريف مرضي ولا يختلف عليه سوى القليل من الأفراد، إلا أنه لا يمكن التحليل لأنه لا يمكن قياسه، ولذلك يكون من المرغوب فيه وضع مصطلح أو كلمة لتحل محل تعريف المخاطرة بحيث تكون قابلة للقياس الكمي. لا بد من إيجاد بديل كمي للمخاطرة حتى يمكن تحليلها، ولكي ينجح هذا البديل فلا بد أن يقيس - مباشرة أو غير مباشرة - فرصة تكبد الضرر أو التلف أو الخسارة حتى يمكن استخدامه كمرادف لكلمة المخاطرة، وبديل المخاطرة المالية الكمي الذي سيتم استخدامه وقياسه واشتقاقه ينتج من التوزيع الاحتمالي لمعدلات عائد الاستثمار (على، 1999: 39).

تصنيف المخاطرة:

ترتبط المخاطر عموماً بعدم اليقين بنتائج الأحداث المستقبلية، وعلى حين يجري الكثير من المستثمرين والمقرضين تقييمات ذاتية (أي غير موضوعية) للمخاطرة، فقد قام الأكاديميون بوضع مقاييس إحصائية تنتمي للمفهوم الإجمالي العام المعروف باسم نظرية بيتا، ووفقاً لهذه النظرية فإن المخاطرة الكلية المرتبطة باستثمار ما تتكون من عنصرين (Arturo, 2008: 182, 183):

- 1- المخاطرة المنتظمة: تمثل نسبة المخاطرة التي تعود إلى حركة السوق ككل إلى المخاطرة الكلية، أو هي ذلك الجزء من القابلية الكلية لتباين العائد الذي تسببه عوامل تؤثر بشكل متزامن على كافة أسعار الأوراق المالية التي يتم التعامل فيها في سوق الأوراق المالية، وتعتبر التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتؤثر على أسواق الأوراق المالية مصادر للمخاطرة المنتظمة.
- 2- المخاطرة غير المنتظمة: وهي عبارة عن المخاطرة المتبقية التي تنفرد بها ورقة مالية معينة، أو هي ذلك الجزء من المخاطرة الكلية التي تنفرد بها منشأة أو صناعة ما، فالتغيرات مثل اضطرابات العمال والأخطاء الإدارية والحملات الإعلانية وتغير أدواق المستهلكين والدعوى القضائية تسبب قابلية عوائد منشأة ما للتباين ويكون هذا التباين غير المنتظم مستقلاً عن العوامل المؤثرة على الصناعات وأسواق الأوراق المالية الأخرى، ونظراً لأن المخاطرة غير المنتظمة تحدث نتيجة لعوامل مؤثرة على المنشآت فإنه يجب التنبؤ بها على نحو مستقل لكل منشأة على حدي.

طرق قياس مخاطر الاستثمار:

من أهم المتغيرات التي تهتم المستثمر في سوق الأوراق المالية هي العائد والمخاطرة حيث أن المستثمر يتجه نحو الاستثمارات التي تحقق له أكبر عائد وأقل مخاطرة لذا يقوم بقياس عائد مخاطرة الأوراق المالية قبل اتخاذ قرار الاستثمار، يسعى المستثمر من وراء الاستثمار في الأوراق المالية لتحقيق أكبر عائد، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان معدل العائد مقبولاً من وجهة نظر المستثمر ويخلق لديه الرضا وفقاً لدرجة تضحيته (وارتج، 2007: 91).

وتتمثل طرق قياس مخاطر الاستثمار في:

1- العائد: هناك عدة مفاهيم للعائد من الاستثمار في الأوراق المالية منها:

- أ- العائد المحقق من الأسهم: هو العائد المؤكد الذي يحصل عليه المستثمر فعلاً نتيجة استثماره في الأسهم ويعبر عن التوزيعات الفعلية التي يحصل عليها المساهم من الشركة مضافاً إليها التغير في سعر السهم بالسوق مع قسمة الكل على سعر الحيازة تتحدد التوزيعات حسب الأرباح المحققة وسياسة التوزيع المنتجة من طرف الشركة (مجموعة المجرة الدولية، 1997: 8).
- ب- العائد المتوقع: هو العائد الغير مؤكد الذي يتوقع المستثمر الحصول عليه نتيجة الاستثمار، والعائد المتوقع قليلاً ما يتطابق مع العائد الفعلي، فالعائد المتوقع هو الرقم الذي يلخص الجدوى الاقتصادية من اقتناء سهم معين، بينما نجد العائد الفعلي هو الأداة التي تمكن من تقييم قرار الاستثمار في سهم معين وتوجيهه.
- ج- العائد المحقق خلال فترة الاحتفاظ بالسند: ويدعي كذلك بالعائد حتى تاريخ الاستحقاق أو العائد الصافي، ولحساب هذا العائد يتعين الأخذ بعين الاعتبار كل من المكاسب والخسائر وعلاوة خصم، كما يتعين أيضاً معرفة ما إذا تم شراء السند بأقل من القيمة المحددة عند موعد الاستحقاق أو قيمة أكبر من تلك المحصلة في موعد الاستحقاق.
- د- عائد السوق: وهو متوسط العائد من أوراق مالية لشركات تمثل السوق كله - ويعد كمؤشر للسوق- ويلعب هذا العائد دوراً هاماً في التحليل المالي للاستثمارات، حيث يستخدم لقياس ومقارنة العائد على أي استثمار في ورقة مالية،

فهو يعتبر مؤشر أو نسبة مرجعية يعتمدها المستثمر في الحكم على عائد أوراقه المالية وخاصة منها السندات (الحنوي وقرياقص، 1997: 282).

2- **المخاطرة:** تعتبر المخاطرة عن درجة التذبذب الحاصل في قيمة العوائد المتوقعة من الاستثمار في الأوراق المالية، وهي تؤثر بشكل أساسي في قيمتها باعتبارها تهديدات أما المستثمر دون تحقيق العوائد المرجوة من الاستثمار فيها، لذلك يري القيم بأنها دعامة أساسية لا بد له أن ينطلق منها عملية التقييم ويتم قياس المخاطرة وفقاً لتقلبات العوائد المتوقعة مرفقة باحتمالات حدوثها، فهناك نوعين من المقاييس التي يمكن أن تعتمد في قياس المخاطرة وهي:

أ- المقياس المطلق- الانحراف المعياري: وهو مقياس إحصائي يقيس مدى تشتت قيمة العوائد المتوقعة.

ب- المقياس النسبي- معامل الاختلاف: يستخدم هذا المقياس في حالة كون العوائد المتوقعة من الاستثمار في الأوراق المالية تختلف عن بعضها البعض.

3- **معدل الخصم:** هناك طريقتان يمكن استخدامهما لتقدير معدل الخصم الذي يعتمد للوصول إلى قيمة لشركة ككل أو قيمة أوراقها المالية:

أ- **طريقة المكونات:** استناداً على هذه الطريقة يتكون معدل الخصم:

ب- **سعر الفائدة:** حسب النظرية الرأسمالية فالأموال، وسعر الفائدة هو ذلك السعر الذي يعطي لقاء خدمة الأموال، ويتوقف تحديده على العرض والطلب النقدي وحجم الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.

ج- **بد التضخم:** إن المستثمر عند استثمار أمواله الآن سوف تعود إليه مستقبلاً منخفضة القدرة الشرائية بفعل التضخم، لذلك لا بد من تعويضه بجزء من العائد يسمى بدل التضخم.

الدراسات السابقة:

- **دراسة عبد المعبود، 2013م:** هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم وأنواع وأهداف المراجعة التحليلية والوقوف على طرق وأساليب ووسائل تقويم الأداء المالي وبيان أثر استخدام المراجعة التحليلية على الأداء المالي. واتبع الباحث المنهج الاستنباطي في صياغة مشكلة وفروض البحث والمنهج الاستقرائي في اختبار فروض البحث والمنهج الوصفي التحليلي في الدراسة الميدانية والمنهج التاريخي في تتبع الدراسات السابقة ذات الصلة. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة: تتضمن الإجراءات التحليلية دراسة مقارنة لمعلومات المنشأة المالية مع المعلومات المقارنة لفترات سابقة. تستعمل الإجراءات التحليلية لغرض مساعدة المراجع في تخطيط طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة المرغوب القيام بها. إن دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية يحدد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة التي سيقوم بها المراجع الخارجي ومن ضمنها الاختبارات والإجراءات التحليلية في عملية المراجعة. وأوصت الدراسة بالاهتمام بالمراجعة التحليلية كوسيلة من الوسائل الحديثة في عملية المراجعة ولما لها من تأثير كبير في إنجاز وقت المراجعة وتخفيض تكلفتها.

- **دراسة الزبير، 2011م:** تناولت الدراسة دور التحليل المالي في تقديم كفاءة وفعالية الأداء المالي لشركات التأمين السودانية. وتتمثل مشكلة الدراسة في عدم وجود معايير وأسس مالية واضحة تستخدم شركات التأمين السودانية كمقياس لتقويم كفاءة وفعالية أداء لهذه الشركات وهدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الكفاءة والفاعلية كمقياس للأداء المالي بشركات التأمين والوقوف على المشاكل المحاسبية وتكمن أهمية الدراسة في شركات التأمين من المؤسسات التمويلية ذات المخاطر الكبيرة وعند تعرض أحدها للمشاكل المالية.

وجاءت فروض الدراسة التحليل المالي يوفر مؤشرات سليمة لتقويم كفاءة وفاعلية الأداء المالي لشركات التأمين السودانية وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها بنيت نتائج الدراسة أن التحليل المالي يوفر مؤشرات سليمة لتقويم كفاءة الأداء المالي بشركة شيكان للتأمين وأوصت بأنه لا بد أن تضع هيئة الرقابة على أعمال التأمين مؤشرات لقياس كفاءة وفاعلية الأداء المالي حفاظاً على حقوق المشتركين.

- **دراسة هيثم، 2010:** هدفت الدراسة لإبراز التحليل المالي في تطوير المصارف والمنشآت وبحثت عن استخدام التحليل ومع تحديد طرق التحليل المالي المختلفة وأساليب وأهداف ومحدداته. استخدام المصرف للتحليل المالي سواء بالنسبة لميزانية أو ميزانيات الشركات التي يمنحها قروض تساعد المصرف على استرداد القروض المقدمة في الوقت المحدد. التحليل المالي يؤدي إلى تخطيط مالي مستقبلي أفضل للإدارة وتحقيق أهداف المنشأة وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن شركة أجب من خلال الدراسة والتحليل وعند تطبيق عملية التحليل المالي على القوائم المالية للشركة يؤدي ذلك إلى انفلات زمني في تسديد القرض بما يعرف بالتعثر في الديون. أن تخصيص الإدارة مالية تهتم بالتحليل المالي في بنك البركة قد أدى إلى تطور البنك في سنة إلى أخرى. توصلت الدراسة إلى أنه من الضروري أن يخصص البنك لكل شركة (عميل) يمنحها تمويل كشفاً منظماً يظهر التطورات التي تطرأ على بنود الميزانية وعلى حسب النسب ذات المدلولات المهمة خلال عدة سنوات استمرار الاحتفاظ بمعدلات مناسبة للسيولة، يجب العمل وبدقة على توائم التدفقات المالية الخارجية سواء للودائع أو القروض مع التدفقات الداخلة

- **دراسة حسب الله، 2009م:** هدفت الدراسة إلى معرفة الأنواع المختلفة للأوراق المالية، ودور سوق الخرطوم للأوراق المالية في توصيل المعلومات للمستثمرين لاتخاذ القرار الاستثماري السليم، والتعرف أنواع المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الاستثمار المالي. وكذلك دور تنوع الأوراق المالية في تقليل تلك المخاطر. تتمثل مشكلة البحث في أن كثير من المستثمرين تواجههم مشكلة الاختيار بين مصادر التمويل المختلفة وذلك يتمثل في كيفية الاختيار بينهما حيث أن المخاطر التي تواجهه عملية الاختيار كثيرة من حيث فاعلية تلك الاستثمارات وكمها ونوعها فالأوراق المالية ليست في درجة واحدة من حيث المخاطر. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها يعتمد المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على المعلومات الواردة في القوائم المالية المنشورة، توجد علاقة وطيدة بين مصادر التمويل والأرباح المتوقعة والمخاطر المالية، ويعتمد تنشيط أسواق المال على توقيت توزيعات الأرباح الذي يؤدي إلى زيادة فاعلية تداول الأوراق المالية. وأوصت الدراسة بأنه على المستثمرين إتباع أسلوب التنوع في الاستثمار في أوراقه المالية مما يساعد على تخليص المخاطر المستقبلية. يتضح من استعراض الدراسات السابقة أنها تناولت دور المراجعة التحليلية في تقويم الأداء المالي، كما أنها تطرقت إلى التحليل المالي للأغراض المعرفية ودوره في تقويم كفاءة وفاعلية الأداء المالي، وتتميز الدراسة الحالية بأنها تناولت دور الحوكمة المصرفية في تقليل مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.

إجراءات الدراسة الميدانية وتحليل واختبار الفرض:

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة عينة من المصارف السودانية، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بصورة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع عدد (235) استبانة على المستهدفين واستجاب (200) مفردة تم توزيع الاستبان على

بحيث شمل التوزيع عينه من العاملين بالقطاع المصرفي بالسودان وتم استرجاع (200) استمارة وجدت جميعها صالحة للتحليل كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (1) الاستبيانات الموزعة والمعادة بعد تعبنتها

| النسبة % | العدد | البيان |
|----------|-------|--|
| 85.1% | 235 | الاستبيانات التي تم توزيعها |
| 85.1% | 200 | استبيانات تم إعادتها بعد تعبنتها كاملة |
| 14.9% | 35 | استبيانات لم تسترد |
| 85.1% | 200 | استبيانات صالحة للتحليل |
| 85.1% | 200 | إجمالي الاستبيانات الموزعة |

أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات الميدانية من العينة، وتنقسم استمارة الاستبانة إلى قسمين: القسم الأول يشمل على البيانات الشخصية المتمثلة في (التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة). والقسم الثاني يشتمل على عبارات قياس فرضية الدراسة.

تقييم أداة الدراسة:

أ- الصدق الظاهري:

تم إجراء اختبار صدق المحتوى لعبارات المقاييس من خلال تقييم صلاحية المفهوم وصلاحية أسئلته من حيث الصياغة والوضوح حيث تم عرض الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة، من مختلف المواقع الوظيفية لتحليل مضامين عبارات المقاييس ولتحديد مدى التوافق بينها.

ب- الثبات والصدق:

جدول رقم (2) الثبات والصدق للمجموع الثلاث فرضيا

| الصدق | الثبات | |
|-------|--------|-------------------|
| 0.82 | 0.682 | العبارات |
| 0.77 | 0.821 | فرضية الدراسة ككل |

يتضح من الجدول أعلاه أن الثبات (معامل ألفا كرونباخ) لعبارات الاستبانة بلغ 0.682 أي 68% والثبات لفرضية الدراسة بلغ 82% وهذا يعني أن المقياس يعطي نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، والصدق لعبارات الدراسة 0.82، وفرضية الدراسة 0.77 وهذا يعني صلاحية الاستبيان للقياس.

البيانات الشخصية:

يوضح الجدول رقم (3) البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة (التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة) وفيما يلي عرض التكرارات والنسب المئوية لهذه البيانات:

جدول رقم (3) البيانات الشخصية

| النسبة | التكرار | التخصص العلمي |
|--------|-----------|----------------------|
| 24% | 48 | محاسب |
| 20% | 40 | اقتصاد |
| 7.5% | 15 | إدارة أعمال |
| 10.5% | 21 | نظم معلومات |
| 22.5% | 45 | دراسات مالية ومصرفية |
| 12.5% | 25 | أخرى |
| 100% | 200 | المجموع |
| النسبة | التكرارات | التخصص للعلمي |
| 60% | 120 | بكالوريوس |
| 17.5% | 35 | دبلوم عالي |
| 14.5% | 29 | ماجستير |
| 5.0% | 10 | دكتوراه |
| 3% | 6 | أخرى |
| 100% | 200 | المجموع |
| النسبة | التكرارات | المسمى الوظيفي |
| 44.5% | 89 | موظف |
| 16.5% | 33 | محاسب |
| 14% | 28 | مراجع داخلي |
| 6.0% | 12 | مدير مالي |
| 19.0% | 38 | أخرى |
| 100% | 200 | المجموع |

| النسبة | التكرارات | سنوات الخبرة |
|--------|-----------|----------------------|
| 23.5% | 47 | 5 سنوات وأقل |
| 27.5% | 55 | من 10 وأقل من 15 سنة |
| 11.5% | 23 | من 15 وأقل من 20 سنة |
| 37.5% | 75 | أكثر من 20 سنة |
| 100% | 200 | المجموع |

يتضح للباحث من الجدول رقم (3) أن أغلب أفراد العينة تخصصهم العلمي محاسبية، حيث بلغ عددهم 48 من أفراد العينة الكلية أي بنسبة 24%، ويليهم الأفراد الذين تخصصهم العلمي دراسات مالية ومصرفية أي بنسبة 22.5%، بينما الأفراد الذين تخصصهم العلمي الاقتصاديين بلغ عددهم 40 فرد أي بنسبة 20%، أما الذين تخصصهم العلمي مسميات أخرى غير مدرجة في الاستبيان هم 25 فرد أي بنسبة 12.5%، فيما بلغ عدد الأفراد الذين تخصصهم العلمي نظم معلومات حيث بلغ عددهم 15 فرداً بنسبة بلغت 7.5% وهذا يدل على أن أفراد العينة لها المقدرة العلمية على فهم أسئلة استمارة الاستبانة وللإجابة عليها. يتضح كذلك من الجدول رقم (3) أن أغلب أفراد العينة مؤهلهم العلمي بكالوريوس حيث بلغ عددهم 120 من أفراد العينة الكلية أي بنسبة 60%، أما الذين مؤهلهم العلمي دبلوم عالي بلغ عددهم 35 فرد أي بنسبة 17.5%، ويليهم 29 من أفراد العينة الكلية مؤهلهم العلمي ماجستير أي بنسبة 14.5%، يليهم 10 من أفراد العينة الكلية مؤهلهم العلمي دكتوراه أي بنسبة 5%، ويليهم 6 من أفراد العينة الكلية مؤهلهم العلمي مؤهلات علمية أخرى غير مدرجة في الاستبيان أي بنسبة 3% ونلاحظ أن معظم أفراد العينة يتمتعون بمؤهلات تمكنهم من الإجابة على أسئلة الاستبيان بمصادقية. كما يتضح من الجدول رقم (3) أن أغلب أفراد العينة مساهم الوظيفي موظف حيث بلغ عددهم 89 من أفراد العينة الكلية أي بنسبة 44.5%، ويليهم 38 فرد مساهم الوظيفي أخرى غير مدرجة في الاستبيان أي بنسبة 19.0%، يليهم 33 فرد مساهم الوظيفي محاسبين أي بنسبة 16.5%، يليهم 28 من أفراد العينة الكلية مساهم الوظيفي مدراء ماليين، ونلاحظ أن معظم أفراد العينة قادرون على تفسير عبارات الدراسة. أيضاً يتضح للباحث من الجدول رقم (3) أن 75 من أفراد العينة الكلية سنوات الخبرة لديهم من أكثر من 20 سنة أي بنسبة 37.5%، يليهم 55 من أفراد العينة سنوات الخبرة من 10 وأقل من 15 سنة أي بنسبة 27.5%، و47 من أفراد العينة سنوات الخبرة 5 سنوات فأقل أي بنسبة 23.5%، بينما 23 من أفراد العينة سنوات الخبرة ل 15 وأقل من 20 سنة أي بنسبة 11.5%، ونلاحظ أن أفراد العينة قادرين على فهم عبارات الدراسة والإجابة عليها بكل وضوح.

التحليل الوصفي لفرضية الدراسة:

التحليل الوصفي لعبارات الفرضية يتم حساب التوزيع التكراري لعبارات المتغير لمعرفة آراء عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة وذلك كما في الجدول رقم (4) لفرضية الدراسة:

جدول رقم (4) التحليل الوصفي لعبارات فرضية الدراسة

| ت | العبارة | التكرار النسبة |
|---|---------|----------------|
|---|---------|----------------|

| لا أوافق بشدة | لا أوافق | لا رأي | أوافق | أوافق بشدة | | |
|---------------|-------------|-------------|--------------|-------------|---|--|
| 3 %1.5 | 9 %4.5 | 12 %6.0 | 92 %46.0 | 48 %42.0 | 1 | يحدد التحليل الراسي الأوزان النسبية لكل عنصر من عناصر القوائم المالية. |
| 4 %2.0 | 23 %11.5 | 37 %18.5 | 103 %51.5 | 33 %16.5 | 2 | يستخدم المراجع أسلوب التحليل الراسي في مرحلة التخطيط وذلك لمعرفة وتحديد الخطر الملازم والأهمية لكل عنصر من عناصر القوائم المالية. |
| 3 %1.5 | 20 %10.0 | 36 %18.0 | 93 %46.5 | 48 %24.0 | 3 | يساعد أسلوب التحليل الراسي في معرفة نقاط القوة الضعف الموجودة في المؤسسة ويقلل الخطر على المستثمر في المصرف |
| 5 %2.5 | 19 %9.5 | 21 %10.5 | 85 %42.5 | 70 %35.0 | 4 | يكون الرقم الرئيسي في قائمة الدخل بأسلوب التحليل الراسي هو رقم صافي المبيعات والميزانية العمومية هو مجموع الأصول. |
| 21 %10.5 | 50 %25.0 | 35 %17.5 | 57 %28.5 | 37 %18.5 | 5 | يهتم التحليل الراسي بقياس النسب المئوية لتوزيع عناصر القوائم المالية. |
| 5 %2.5 | 14 %7.0 | 14 %7.0 | 90 %45.0 | 77 %38.5 | 6 | يساعد التحليل الراسي الإدارة في فهم مكونات القوائم المالية بطريقة أكثر سهولة. |
| 4 %2.0 | 13 %6.5 | 21 %10.5 | 101 %50.5 | 61 %30.5 | 7 | يستهدف التحليل الراسي دراسة لسنة مالية واحدة والعلاقة بين مكوناتها. |
| 6 %3.0 | 17 %8.5 | 11 %5.5 | 91 %45.5 | 75 %37.5 | 8 | يسهم استخدام أسلوب التحليل الراسي في إخراج معلومات تساعد الإدارة المالية في التنبؤ المستقبلي على الأداء المالي بالمصرف. |
| 3 %1.5 | 16 %8.0 | 23 %11.5 | 99 %49.5 | 59 %29.5 | 9 | يسهم التحليل الراسي المراجع من تمثيل معادلة رياضية يمكن استخدامها في تقدير قيمة البند محل التنبؤ ويسهم إيجاباً في تقليل مخاطر الاستثمار في المصرف. |
| 4 %2.0 | 21 %10.5 | 18 %9.0 | 85 %42.5 | 72 %36.0 | 0 | يهتم التحليل الراسي بدراسة العلاقة بين بنود القوائم المالية بالمصرف. |

جدول رقم (5) قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق

| ت | العبارة | قيمة مربع كاي | القيمة الاحتمالية لمربع كاي (sig) | قيمة الوسيط | تفسير الوسيط |
|-----|---|---------------|-----------------------------------|-------------|--------------|
| 1. | يحدد التحليل الراسي الأوزان النسبية لكل عنصر من عناصر القوائم المالية. | 193.850 | 0.000 | 4 | أوافق |
| 2. | يستخدم المراجع أسلوب التحليل الراسي في مرحلة التخطيط وذلك لمعرفة وتحديد الخطر الملازم والأهمية لكل عنصر من عناصر القوائم المالية | 140.300 | 0.000 | 4 | أوافق |
| 3. | يساعد أسلوب التحليل الراسي في معرفة نقاط القوة الضعف الموجودة في المؤسسة ويقلل الخطر علي المستثمر في المصرف | 116.450 | 0.000 | 4 | أوافق |
| 4. | يكون الرقم الرئيسي في قائمة الدخل بأسلوب التحليل الراسي هو رقم صافي المبيعات والميزانية العمومية هو مجموع الأصول. | 123.800 | 0.000 | 4 | أوافق |
| 5. | يهتم التحليل الراسي بقياس النسب المئوية لتوزيع عناصر القوائم المالية | 19.600 | 0.001 | 4 | أوافق |
| 6. | يساعد التحليل الراسي الإدارة في فهم مكونات القوائم المالية بطريقة أكثر سهولة | 161.150 | 0.000 | 4 | أوافق |
| 7. | يستهدف التحليل الراسي دراسة لسنة مالية واحدة والعلاقة بين مكوناتها | 163.700 | 0.000 | 4 | أوافق |
| 8. | يسهم استخدام أسلوب التحليل الراسي في إخراج معلومات تساعد الإدارة المالية في التنبؤ المستقبلي علي الأداء المالي بالمصرف | 158.800 | 0.000 | 4 | أوافق |
| 9. | يسهم التحليل الراسي المراجع من تمثيل معادلة رياضية يمكن استخدامها في تقدير قيمة البند محل التنبؤ ويسهم إيجاباً في تقليل مخاطر الاستثمار في المصرف | 151.900 | 0.000 | 4 | أوافق |
| 10. | يهتم التحليل الراسي بدراسة العلاقة بين بنود القوائم المالية بالمصرف | 129.750 | 0.000 | 4 | أوافق |

يمكن تفسير نتائج الجدول السابق كالآتي:

1. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الأولى (193.850) والقيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (10/4) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين إجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون
2. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (140.300) والقيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (10/4) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين إجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون
3. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (116.450) والقيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (10/4) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين إجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون
4. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (123.800) والقيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (10/4) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين إجابات أفراد الدراسة ولصالح موافقون
5. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (19.600) والقيمة الاحتمالية لها (0.001) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (10/4) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين إجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون
6. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة السادسة (161.150) والقيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (22/4) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين إجابات أفراد الدراسة ولصالح موافقون.
7. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة السابعة (163.700) والقيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (22/4) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين إجابات أفراد الدراسة ولصالح موافقون.
8. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثامنة (158.800) والقيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في

الجدول رقم (22/4) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين إجابات أفراد الدراسة ولصالح موافقون.

9. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة التاسعة (151.900) والقيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية اقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (22/4) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين إجابات أفراد الدراسة ولصالح موافقون.

10. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة التاسعة (129.750) والقيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية اقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (22/4) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين إجابات أفراد الدراسة ولصالح موافقون.

اختبار فرضية الدراسة:

تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لاختبار عبارات المحاور لمعرفة مدي تأثير المتغير المستقل في المتغيرات التابعة على النحو التالي:

المتغير المستقل: (x) تقليل مخاطر الاستثمار.

المتغير التابع: (y₁) أسلوب التحليل الراسي.

تنص فرضية الدراسة على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوب التحليل الراسي تقليل مخاطر الاستثمار".

جدول رقم (6) نموذج الانحدار الخطي البسيط لفرضية الدراسة

| النموذج | معامل الارتباط | معامل التحديد | معامل التحديد المعدل |
|---------|----------------|---------------|----------------------|
| 1 | 0.64 | 0.41 | 0.40 |

يتضح من الجدول (6) أن قيمة معامل الارتباط بلغت 0.64 وهذا يعني وجود ارتباط طردي متوسط بين المتغير المستقل (أسلوب التحليل الراسي) والمتغير التابع (تقليل مخاطر الاستثمار) كما نجد أن قيمة معامل التحديد 0.41 وهذه يعني 58% من التغيرات التي تحدث في المتغير المستقل (أسلوب التحليل الراسي) يكون تأثير المتغير التابع (تقليل مخاطر الاستثمار) بينما 59% يعود إلى عوامل أخرى غير متضمنة في النموذج.

جدول رقم (7) تحليل التباين

| مصدر الاختلاف | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة (F) | مستوي المعنوية |
|---------------|----------------|--------------|----------------|----------|----------------|
| الانحدار | 13.325 | 1 | 13.325 | 50.784 | 0.000 |
| الأخطاء | 19.155 | 183 | 0.262 | | |
| المجموع | 32.480 | 184 | | | |

يتضح من الجدول (7) أن مستوي المعنوية 0.000 وهي أقل من (5%) وهذا يقودنا إلى قبول الفرض البديل ومعنوية نموذج الانحدار، مما يعني يؤثر المتغير التابع (تقليل مخاطر الاستثمار) على المتغير المستقل (أسلوب التحليل الراسي).

جدول رقم (8) معاملات الانحدار

| المعاملات الانحدار | قيمة المعاملات | قيمة (T) | مستوي المعنوية |
|--------------------|----------------|----------|----------------|
| B ₀ | -0.329 | 0.272 | 0.000 |
| B ₁ | 1.041 | 0.146 | 0.000 |

يتضح من الجدول (8) أن قيمة الحد الثابت للنموذج بلغت (-0.329) وهي قيمة المتغير المستقل (أسلوب التحليل الرأسي المقدر عندما تكون قيم المتغير المستقل مساوية للصفر، ونجد أن ميل المتغير التابع (تقليل مخاطر الاستثمار) يساوي 1.041 وهذا يعني زيادة المتغير التابع (تقليل مخاطر الاستثمار) تؤدي إلي زيادة المتغير المستقل (أسلوب التحليل الرأسي) بمعدل 1.041، ونلاحظ أن مستوى المعنوية أقل من 0.05 وعلية يقبل الفرض البديل أي أن هذه القيمة لها تأثير معنوي ويعني أن (أسلوب التحليل الرأسي) لها دور في (تقليل مخاطر الاستثمار).

مما سبق نستنتج أن الفرضية التي ينص على أنه "المراجعة التحليلية باستخدام أسلوب التحليل الرأسي تؤثر إيجاباً في تقليل مخاطر الاستثمار" قد تحققت.

النتائج والتوصيات:

- النتائج:

1. أثبتت الدراسة أن المراجعة التحليلية باستخدام أسلوب التحليل الرأسي تؤثر إيجاباً في تقليل مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.
2. يستخدم المراجع أسلوب التحليل الرأسي في مرحلة التخطيط وذلك لمعرفة وتحديد الخطر الملازم والأهمية لكل عنصر من عناصر القوائم المالية.
3. يساعد أسلوب التحليل الرأسي في معرفة نقاط القوة الضعف الموجودة في المؤسسة ويقلل الخطر على المستثمر في المصرف.
4. يكون الرقم الرئيسي في قائمة الدخل بأسلوب التحليل الرأسي هو رقم صافي المبيعات والميزانية العمومية هو مجموع الأصول.

- التوصيات:

1. استخدام التحليل الرأسي بالأوزان النسبية لكل عنصر من عناصر القوائم المالية عند المراجعة التحليلية.
2. زيادة الاهتمام بالتحليل الرأسي لأهميته في قياس النسب المئوية لتوزيع عناصر القوائم المالية
3. استخدام أسلوب التحليل الرأسي في إخراج معلومات تساعد الإدارة المالية في التنبؤ المستقبلي على الأداء المالي بالمصرف
4. علي المراجع استخدام التحليل الرأسي لتقدير قيمة البند محل التنبؤ ويسهم إيجاباً في تقليل مخاطر الاستثمار في المصرف.

قائمة المراجع:

- أبكر، صالح عثمان محمد. (2017). " دور المراجعة التحليلية في زيادة جودة التقارير المالية- دراسة ميدانية". رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم.

- أرينز، الفين ولويك، جيمس. (2002). "المراجعة مدخل متكامل". ترجمة د: محمد محمد عبد القادر الدسيطي، مراجعة د: احمد حامد مجاج. دار المريخ للنشر، الرياض.
- جربوع، يوسف محمود. (2005). "مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على استكشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع- دراسة تطبيقية على مراجعي الحسابات القانونيين في قطاع غزة". مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، فلسطين.
- حسب الله، درية أحمد. (2009). "أثر تنوع الأوراق المالية في تقليل مخاطر الاستثمار" رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
- الحناوي، محمد صالح وقرىاقص، رسمية. (1997). "أساسيات التمويل والإدارة المالية". الدار الجامعية، الإسكندرية.
- الذينباب، علي عبد القادر. (2006). "تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية نظرية وتطبيق". دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- الراوي، خالد. (2000). "التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي". دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
- الزبير، مبارك عبد المنعم. (2011). "دور التحليل المالي في تقويم كفاءة وفعالية الأداء المالي لشركات التأمين السودانية". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
- سليمان، محمد مصطفى. (2014). "الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات". الدار الجامعية، الإسكندرية.
- السند، عثمان إبراهيم. (1997). "تخطيط وتنفيذ المشروعات"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- شحاته، منصور أحمد البريوس. (2002). "دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة التحليلية". الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- عبد المعبود، صلاح الدين. (2013). "دور المراجعة التحليلية في تقويم الأداء المالي- دراسة تحليلية ميدانية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة البحر الأحمر، بورتسودان.
- على، مطر محمد. (1999). "إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية"، الطبعة الثانية دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
- علي، محمد. (1999). "ملاحم وميزات قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م"، مجلة المصرفي، العدد العادي والعشرون، الخرطوم.
- مجموعة المجرة الدولية. (1997). "الاستثمار بين العائد والمخاطرة"، مجلة المساهم، مطابع الدستور التجارية، العدد الأول، الأردن.
- وارنج، آلان. (2007). "إدارة المخاطر". تعريب سرور علي وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض.
- Arturo, T. (2008). "The Concept of Risk in Portfolio Theory". Panorama Socioeconomic, vol. 26,no. 37,PP 182-195.

جميع الحقوق محفوظة © 2021، د/ عبد المطلب عثمان محمود دليل، د/ فاطمة أحمد الهادي أحمد، المجلة الأكاديمية

للأبحاث والنشر العلمي. (CC BY NC)